

Distr.: General
17 August 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٠٤، المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، و ٢١١٨ (٢٠١٣)، و ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٥ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة سورية وكافة الدول الأخرى المتضررة من النزاع السوري وباستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويؤكد مجلس الأمن على أنه ما من حل دائم للأزمة الراهنة في سورية إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحّة لأن تعمل جميع الأطراف بشكل حثيث وبنّاء في سبيل تحقيق هذا الهدف.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مطالباته الواردة في القرار ٢١٣٩ بأن تكفّ جميع الأطراف عن شن أي هجمات ضد المدنيين، وعن أي استخدام عشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما يشمل القصف بالقذائف والبراميل المتفجرة؛ وكذلك مطالبته بالوقف الفوري للاحتجاز التعسفي والتعذيب وعمليات الخطف والاختطاف والاختفاء القسري للمدنيين، وبالإفراج الفوري عن المحتجزين بشكل تعسفي، بمن فيهم الصحفيون والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية؛ ويشدد على ما يتسم به تنفيذ هذه المطالبات، وفقا لأحكام




15-13924 (A) 180815 180815


القانون الدولي ذات الصلة، من أهمية في تهيئة بيئة مؤاتية لاستهلال مفاوضات سياسية موضوعية وبناء الثقة بين الأطراف؛ ويكرر التأكيد، في هذا الصدد، بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق السلطات السورية.

”ويعرب مجلس الأمن عن أشد القلق من أن أجزاء من سورية باتت تحت سيطرة جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وجبهة النصرة، ويدين الأعمال الإرهابية المستمرة والمتعددة التي يرتكبها التنظيم وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة، ويدين كذلك استهداف المدنيين على أساس أصلهم العرقي و/أو دينهم و/أو انتمائهم الطائفي، ويعرب عن القلق من التداعيات السلبية للإرهاب والإيديولوجية المتطرفة العنيفة الداعمة للإرهاب والأعمال الرامية إلى زعزعة استقرار سورية والمنطقة، مع ما يجرّه ذلك من آثار إنسانية مروعة على السكان المدنيين، ويؤكد من جديد تصميمه على التصدي لهذا التهديد من جميع جوانبه، ويدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوضع حد للأعمال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة.

”ويثني مجلس الأمن على المبعوث الخاص لما بذله من جهود في سبيل عقد مشاورات جنيف، في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن الأزمة في سورية في إطار الجهود الرامية إلى وضع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ موضع التنفيذ.

”ويؤيد مجلس الأمن النهج الذي اتّبعه المبعوث الخاص والذي يذهب إلى أن المضي نحو عقد مفاوضات سياسية وتحقيق انتقال سياسي على أساس بيان جنيف يقتضي تناول أربعة مجالات مواضيعية من خلال إجراء مشاورات ومناقشات أكثر تركيزا مع الأطراف السورية في إطار أربعة أفرقة عاملة مواضيعية: السلامة والحماية للجميع؛ والمسائل السياسية والقانونية؛ والمسائل العسكرية والأمنية ومسائل مكافحة الإرهاب؛ واستمرار الخدمات العامة وإعادة التعمير والتنمية.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على الانخراط بحسن نية في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من خلال مساعيه الحميدة، وعلى مواصلة المشاورات والمناقشات المواضيعية، ويلاحظ أن هذه الجهود يمكن أن تستفيد من المبادرات الأخيرة، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في موسكو والقاهرة وباريس وأستانا.

”ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بالعمل على وجه الاستعجال لكفالة التنفيذ الشامل لبيان جنيف الذي يرمي إلى وضع حد لجميع أعمال العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان وما تتعرض له من تجاوزات، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وللشروع في عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى انتقال سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويمكّنهم من تقرير مستقبلهم بصورة مستقلة وديمقراطية، بطرق منها إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة ويتم تشكيلها على أساس الموافقة المتبادلة، مع كفالة استمرار المؤسسات الحكومية في الوقت نفسه.

”ويرحب مجلس الأمن ببيان الأمين العام المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي صرح فيه بأنه لا يمكن أن يكون ثمة حل عسكري للنزاع السوري، ويعيد تأكيد تأييده لإيجاد حل سياسي من خلال تنفيذ بيان جنيف.

”ويشدد مجلس الأمن على أن التعجيل بإحراز تقدم في إيجاد حل سياسي ينبغي أن يتم بمشاركة كاملة من جميع شرائح المجتمع السوري، بما يشمل المرأة، وأن ذلك يمثل السبيل المستدام الوحيد لتسوية الحالة في سورية سلميا.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى مساعدة دولية وإقليمية قوية دعماً لجهود المبعوث الخاص.

”ويعرب مجلس الأمن عن جزعه الشديد من تحوّل الأزمة السورية إلى أكبر أزمة إنسانية طارئة في العالم اليوم صارت تهدد السلام والأمن في المنطقة، ومن مصرع ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥٠ شخص، بمن فيهم ما يربو على ٠٠٠ ١٠ طفل، وإجبار ١٢ مليون شخص على الفرار من ديارهم، بمن فيهم أكثر من ٤ ملايين شخص التمسوا الملاذ في البلدان المجاورة، وبات ما يزيد عن ١٢,٢ مليون شخص في سورية يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى ما قرره في قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤) بأن تتيح جميع أطراف النزاع السورية إيصال المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق وبشكل مباشر إلى الناس في جميع أرجاء سورية.

”ويشير مجلس الأمن إلى ضرورة أن تحترم جميع الأطراف أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن نتائج المرحلة المقبلة من المشاورات في غضون ٩٠ يوما.“